E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/4
9 May 2006
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا – الإسكوا

دائرة الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية – ديسا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:
التحديات والفرص
بيروت، ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦

التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس

إعداد
محمد الخشاني

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

06-0231

موجز تنفيذي

مع تكون جالية مغاربية مهمة في حجمها (في وضعية قانونية و غير قانونية) ، أصبحت هذه تشكل مكونا أساسيا في العلاقات بين ضفتي المتوسط و خاصة بعد أن تحول المشروع الهجري بالنسبة للسواد الأعظم من المهاجرين من مشروع مؤقت إلى إقامة دائمة. و لكن رغم هذا التحول ظلت هذه الجالية على ارتباط وطيد مع بلدانها الأم على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و يحظى البعد الاقتصادي نظرا لوقعه على التنمية بمكانة خاصة في هذه العلاقات.

إن الاكراهات التي تواجهها هذه البلدان و ضرورة تحصيل نمو قوي و مستدام، يقتضي تعبئة جميع الموارد الداخلية و الخارجية من أجل دعم الإنتاج. ومما لاشك فيه أن التحويلات المالية تشكل موردا رئيسيا من العملة الصعبة خاصة بالنسبة للمغرب و تونس. إن هذا المورد المالي الذي يصعب ضبطه نظرا لتواجد قنوات رسمية و أخرى غير مهيكلة، يعتبر رهانا أساسيا للإشكالية الهجرية في ذات الوقت على المستويين الميكرو والماكرو-اقتصادي ،بحيث تمثل هده الأموال، من جهة، دخلا للكثير من الأسر، تمكن في الكثير من الحالات من تقليص حدة الفقر، ومن جهة أخرى، مصدرا مهما من العملة الصعبة في البلدان الأصل.

إن الحفاظ على هذا المورد هو مسألة حيوية لدعم التنمية في هذه البلدان، و الأمر هنا لايقتصر على التحويلات بل كذلك الاستثمارات . و في هذا السياق يشكل بروز نخبة بين المهاجرين المغاربيين في دول الاستقبال تتوفر على مؤهلات علمية و خبرات في مجال الأعمال فرصة لفتح آفاق جديدة للشراكة والتعاون بين دول المهجر و الدول الموفدة . ففي عالم يشكل فيه اقتصاد المعرفة أساس التنمية، يمكن لهذه الكفاءات التقنية و المهنية المكتسبة في بلدان الإقامة، اعتبارا للإمكانيات الهائلة للتنمية في المغرب العربي، أن تخلق نشاطات اقتصادية تدعم التنمية و توفر مناصب للشغل . و بديهي أن الارتباط العاطفي و الثقافي لهذه الصفوة لا يكفي لدفعها للاستثمار في البلدان الأصل و لدى يجب دعم ذلك بتحفيزات ذات طابع اقتصادي مع خلق مناخ ملائم للاستثمار. وهذا يقتضي بداية مراجعة إدراك دور المهاجر الحالي و المحتمل من طرف جميع المؤسسات .فهذه يجب أن تنظر إلى هؤلاء باعتبارهم فاعلين و شركاء يدعمون المجهود التنموي.

على ضوء الأبعاد المستقبلية للاقتصاديات المغاربية، و هي مقبلة على استحقاقات مصيرية، ما من شك أن ذاك يظل الطريق الأمثل الذي من شأنه أن يجعل من الهجرة وسيلة للتنمية و من المهاجر فاعلا أساسيا في إنعاشها.

إن التدبير العقلاني لمسالة الهجرة يقتضي إذن تبني مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الهجرة و التنمية. إن تحليل هذه العلاقة يرتكز على إشكالية متعددة الأبعاد تتمحور حول النقط التالية ١) الهجرة كوسيلة لتعديل سوق الشغل ٢) التحويلات المالية ٣) توظيف هذه التحويلات ٤) التحويلات المعرفية ٥) التحويلات الجماعية ٦) الآثار الاقتصادية لهذه التحويلات ٧) الأبعاد المستقبلية والتوصيات.

مقدمة

يعتبر المغرب العربي من أهم المناطق الموفدة للهجرة. فإذا كان خلال المرحلة الاستعمارية قد شكل مقصدا لأفواج مهمة من المهاجرين القادمين من بعض الدول الأوروبية ، فانه تحول بعد ذلك إلى مصدر لليد العاملة و خاصة في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي. و قد أصبحت هذه الهجرة ابتداء من الستينات ظاهرة مجتمعية بارزة. وهي اليوم تشكل نظرا للأهمية التي أصبحت تكتسبها موضوعا يكاد يكون يوميا لوسائل الإعلام تتناول جميع حيثياتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

و مع تكون جالية مغاربية مهمة في حجمها (في وضعية قانونية و غير قانونية)، أصبحت هذه تشكل مكونا أساسيا في العلاقات بين ضفتي المتوسط و خاصة بعد أن تحول المشروع الهجري بالنسبة للسواد الأعظم من المهاجرين من مشروع مؤقت إلى إقامة دائمة. و لكن رغم هذا التحول ظلت هذه الجالية على ارتباط وطيد مع بلدانها الأم على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و يحظى البعد الاقتصادي نظرا لوقعه على التنمية بمكانة خاصة في هذه العلاقات.

إن التدبير العقلاني لمسالة الهجرة يقتضي تبني مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الهجرة والتنمية. إن تحليل هذه العلاقة يرتكز على إشكالية متعددة الأبعاد تتمحور حول المحاور التالية ١) الهجرة كوسيلة لتعديل سوق الشغل 2) التحويلات المالية 3) توظيف هذه التحويلات ٤) التحويلات المعرفية ٥) التحويلات الجماعية ٦) الآثار الاقتصادية لهذه التحويلات ٧) الأبعاد المستقبلية والتوصيات.

و لا بد من الإشارة أنه فيما يتعلق بالإجابة على كل الإشكاليات المطروحة، واجهنا بعض الصعوبات الناتجة عن نقص في الأبحاث والمعطيات الإحصائية و خاصة فيما يتعلق بالجزائر، إضافة إلى اختلاف في المعطيات الإحصائية حسب المصادر و يركز البحث أساسا على التحليل الماكروقتصادي لافتقارنا إلى مراجع تتناول بالدراسة الجانب الميكروقتصادي.

١- الهجرة كوسيلة لتعديل سوق الشغل

وإذا اعتمدنا على المصادر و التقديرات الأكثر واقعية يمكن تقدير عدد المهاجرين المغاربيين بما يزيد عن ٦،٦ مليون مهاجر ، ويشمل هذا العدد المهاجرين المقيمين بشكل قانوني و المهاجرين في وضعية غير قانونية، كما يشمل المهاجرين إلى دول أوروبا وأمريكا وكندا والمهاجرين داخل دول المغرب العربي و إلى الدول العربية في الخليج و المهاجرين المجنسين. ويمثل عدد المهاجرين المغاربيين بهذا التقدير أكثر من ٩% من سكان المغرب العربي.

جدول رقم ١ : المهاجرون المغاربيون حسب المناطق

المنطقة	المغرب	الجزائر	تونس	المجموع
الدول الأوروبية	٢,٦١٦,٨٧١	٩٩١,٧٩٦	٦٩٥,٧٦٥	٤,٣٠٤,٤٣٢
الدول العربية	٢٨٢,٧٧٢	٦٦,٣٩٨	١١٦,٩٢٦	٤٦٦,٠٩٦
دول أخرى	٢٣١,٧٢٣	١٤,٠٥٢	٣٠,٥١٣	٢٧٦,٢٨٨
المجموع	٤,٧٠٧,٤٧١	١,٠٧٢,٢٤٦	٨٤٣,٢٠٤	٦,٦٢٢,٩٢١

Source :CARIM : Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute ص 70.

ومقارنة مع الجاليات الغير منتمية للاتحاد الأوروبي، تمثل الجالية المغاربية ثاني أكبر جالية بعد الجالية التركية، حيث تشكل كليهما بالتتابع ٤١ % و ٥٠,٣ % من المجموع. و تتوزع الجالية المغاربية بين ٢٢% من المغاربة و ١٣% من الجزائريين و ٥,٨% من التونسيين.

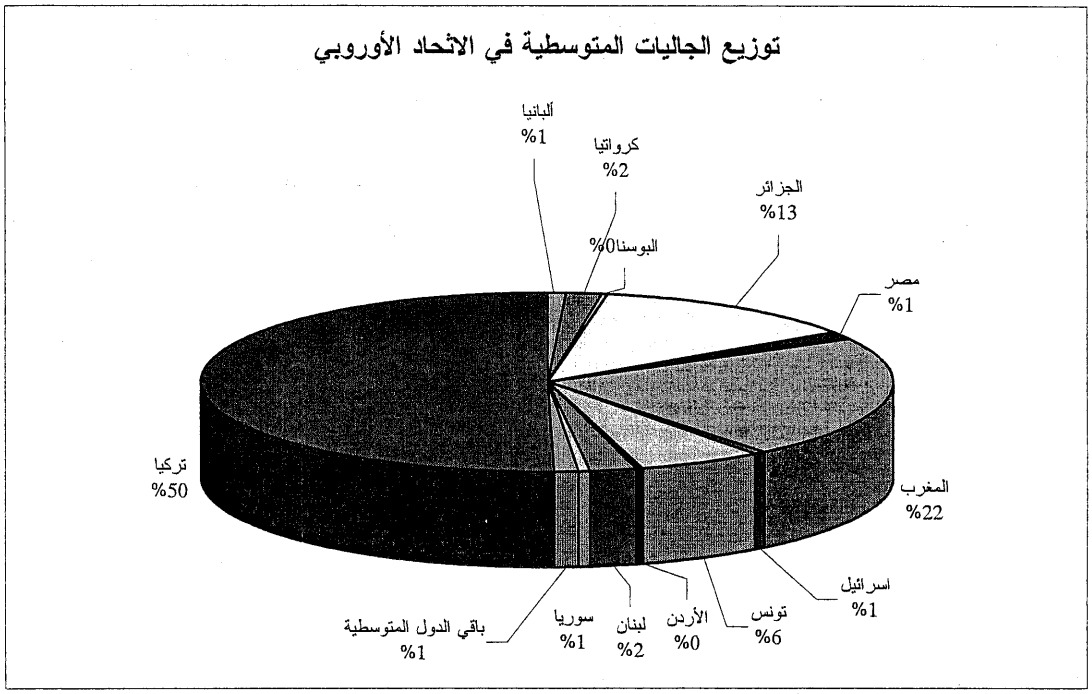

ومن توزيع المهاجرين حسب بلدان الهجرة يتبين تركز الهجرة المغاربية في بعض الدول، حيث تشكل أهم جالية في كل من فرنسا و بلجيكا و ايطاليا و اسبانيا و تأتي في المرتبة الثانية بعد الأتراك في كل من ألمانيا و هولندا.

و تختلف هذه الجالية في توزيعها باختلاف بلدان المغرب العربي، ففي فرنسا، يشمل هدا البلد حوالي ٩٣% من الهجرة الجزائرية و يوجد به ٧٤% من التونسين وحوالي٤٠% فقط من المغاربة. وتعتبر الجالية المغربية أهم جالية مغاربية في أوروبا وتمثل الهجرة من المغرب ما يزيد عن ٦٠% من الجالية المغاربية في هذه البلاد. فهي تأتي في المرتبة الأولى بين الجاليات الغير المنتمية للاتحاد الأوروبي في هولا ندا و بلجيكا(١٢,٤ % من الأجانب) وايطاليا(١١,٥ %) و اسبانيا(١٤ %) .

اعتبارا لهدا الحجم من الهجرة ، فان دلك يشكل متنفسا لسوق الشغل . فخلافا لما نجده في دول الاستقبال، فإن تزايد السكان، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل. وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على شواهد جامعية. و تقدر نسبة البطالة في المغرب بحوالي ١٢% وتبلغ 21% في المجال الحضري وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23,7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و15% في تونس[1] ومن أسباب تفشي البطالة، إضافة إلى الوضع الاقتصادي، تراجع الدولة عن دورها كمستثمر وكمشغل. ففي المغرب مثلا، كانت الدولة توفر أكثر من ٤٠,٠٠٠ منصب شغل بين سنتي ١٩٧٥

[1] Economies du Maghreb : entre restructuration et lutte contre le pauvreté. In Questions internationales N° 10 nov – déc 2004

و١٩٨٢ انتقل هذا العدد ما بين ١٠,٠٠٠الى ١٥,٠٠٠ بين سنوات ١٩٨٣إلى ١٩٩٤، إلى ١٦,٨٥٤ بالمعدل بين سنوات ١٩٩٥و ٢٠٠١إلى...٧٠٠٠حسب قانون المالية لسنة٢٠٠٥.

هذا الضغط على سوق الشغل يغذي " النزوح إلى الهجرة".خاصة في شكلها الغير القانوني. ومن أجل الحد من هذه الظاهرة، فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون منصب شغل سنويا بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث: المغرب (٤٠٠,٠٠ منصب شغل)، الجزائر(٥٠٠,٠٠ منصب) وتونس ١٠٠,٠٠ منصب).

إلى أي حد تساهم تحويلات المهاجرين و استثماراتهم في التنمية و بالتالي الحد من نسبة البطالة.

٢- التحويلات المالية

إنه رهان أساسي للإشكالية الهجرية في ذات الوقت على المستويين الميكرو والماكرو-اقتصادي، بحيث تشكل تحويلات الأموال دخلا للكثير من الأسر و مصدرا مهما من العملة الصعبة في البلدان الأصل . و يتكون دخل المهاجر من عناصر مختلفة:

-العائد المباشر: و يتشكل بالخصوص من الأجور والمكافآت الناتجة عن النشاط المهني للمهاجر الذي يمكن أن نضيف إليه مساهمة الزوجة المشتغلة.

- العائد الغير مباشر: و يتكون من:

- التعويضات الممنوحة من طرف صناديق التعويضات العائلية للمهاجر .ويستفيد هدا الأخير مبدئيا من نفس الحقوق الممنوحة للعمال المحليين عندما يعيش صحبة أسرته في بلد الاستقبال، لكن هدا الحق في التعويضات يقل عندما يفضل أفراد الأسرة البقاء في بلدهم.
- المساعدات المختلفة (الناتجة عن غير مساهمته) والتي يستفيد منها المهاجر في المجال الصحي و المساعدة الاجتماعية و التعويضات عن البطالة. و نتوفر بالنسبة للمغرب على معطيات مفصلة لهدا النوع من التحويلات.

جدول رقم ٢
توزيع التحويلات الاجتماعية حسب كل بلد سنة ٢٠٠٣
(بالملايين من الدراهم) - ١أورو يعادل ما يقرب ١١ درهم.

البلدان	المعاشات والتعويضات العائلية	الهبات والمساعدات	تحويلات أخرى	المجموع
فرنسا	*2645.4	20.5	357.3	3023.2
هولندا	593.5	2.2	36.7	632.4
ألمانيا	١٤٠	3.3	36.3	179.6
	52.3	4	24.3	80.6
بلدان أخرى	166.2	385.8	438.7	990.7
المجموع	3597.4	415.8	893.3	4906.5

المصدر:مكتب الصرف بالمغرب

* بما في دلك المعاشات المؤدات من طرف الخزينة المغربية لحساب الخزينة الفرنسية.

قبل الخوض في التقييم الإجمالي لهذه التحويلات في البلدان المغاربية، لا بأس من التذكير أن حجم توفير المهاجرين يتوقف بالأساس على عاملين اثنين: الظروف العامة للحياة في بلد الاستقبال و درجة اندماج المهاجر وتبنيه لنمط الاستهلاك السائد. و عموما ، يتوقف مستوى الادخار على الأهداف التي حددها المهاجر لمشروعه الهجري، بحيث تشكل خطط المستقبل للمهاجر عاملا حاسما في استعماله لدخله. وهنا تعتبر الهجرة مشروعا اقتصاديا مبنيا على ادخار حد أقصى للدخل. بالنسبة للمهاجر هدا الادخار لا يعتبر ما تبقى من دخله بعد خصم الاستهلاك و لكن على العكس هو العنصر الذي يبحث المهاجر على تنميته و يستهلك ما تبقى، فسلوكه كمدخر يظل السلوك الرئيسي في المعادلة.

٢-١ مشكلات التعريف والتقييم

تبقى تحويلات المهاجرين مفهوما مبهما يصعب ضبطه و دلك بسبب تنوع أشكال التحويلات و القنوات المستعملة، فهناك مسالك مهيكلة "مرئية " ومسالك غير مهيكلة و بالتالي"غير مرئية":

الشكل الأول يتكون من القنوات الرسمية، المسجلة في ميزان الأداءات في صنف "التحويلات بدون مقابل ".جزء من هذه التحويلات، كما أشرنا إلى دلك، تقوم به ،مؤسسات اجتماعية لحساب المهاجر أو أسرته .ويتعلق الأمر هنا بالمعاشات و التعويضات العائلية و مصاريف الاستشفاء، الخ....

الشكل الثاني لا يظهر ضمن الإحصاءات الرسمية ويضم عمليات مختلفة:

- السيولة المالية التي يدخلها المهاجر معه بمناسبة العودة من أجل قضاء العطلة في بلده أو تلك التي يرسلها عن طريق بعض الأشخاص. تسلك هذه التحويلات قنوات غير مهيكلة في اتجاه بلدان الأصل ، هذه القنوات غالبا ما تتشكل عن طريق الروابط العائلية والتجارية .هذه السيولة المالية تزود سوق الصرف الموازي بالعملة الصعبة.

- المقاصة بين المواطنين وهو ميكانيزم يقتضي أن يسدد المهاجر في بلد الاستقبال لحساب مواطن من معارفه المشتريات أو الفواتير، وفي المقابل يزود المواطن رصيد حساب المهاجر في البلد الأصلي أو حساب أسرته بالعملة الوطنية. و تنتشر هذه الممارسة بسبب عدم قابلية النقود المغاربية للتحويل ووجود مراقبة لمؤسسات الصرف.

- التحويلات العينية و هي الممتلكات المادية التي يدخلها المهاجر إلى البلد الأصلي و يتعلق الأمر خاصة بالسيارات والأثاث و أدوات التجهيز المنزلي والآلات الالكترونية الخ. و تخصص هذه المنتجات إما للاستهلاك الشخصي وإما لكي تباع في الاقتصاد الغير منظم (التجارة الصغيرة)[٢].

هذه الوسيلة للتحويل يسهلها القرب الجغرافي وهي تعرف انتشارا أكبر في الجزائر حيث يشكل ما يسمى ب" تجارة الحقيبة" قسما مهما من التحويلات. وبقدر ما نفتقر إلى تقييم موضوعي لهذه التحويلات في المغرب و الجزائر, فإننا نتوفر على معطيات مفصلة فيما يخص تونس:

---

[2] ومن أمثلة دلك في المغرب، سوق طورينو بمدينة اخريبكة وسوق السيارات في مدينة البروج و هما سوقان يزودان عن طريق شبكات من المهاجرين القاطنين في ايطاليا،نموذجان دالان على أهمية هذه التحويلات المادية في بعض مناطق البلاد.

جدول رقم ٣
التحويلات العينية في تونس
بملايين الأورو

السنة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
التحويلات العينية	٦،٦	٣،٣	٢٣،١	٣٠،٤	٢٧،٨	٣٠،٤	٤٨،٩	٦٨،٧	٥٥،٥	٣٦،٤	٦٦،٨
النسبة	٤،٥	٢،٠	١٤،٢	٢٠،٤	١٤،٦	١١،٤	١٥،٨	٢٢،٥	١٦،٠	١٠،٤	١٩،٩
السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
التحويلات العينية	٩٩،٢	١٣٠،٢	١٠٩،٧	١٣٦،٢	١٥٢،٠	١٤٩،٤	١٩٠،٤	١٨٥،٧	٢١١،٥	٢٦٣،١	٢٦١،١
النسبة	٢٥،٠	٢٨،٣	٢٣،٣	٢٥،٨	٢٧،٢	٢٥،١	٢٨،٢	٢٥،٨	٢٤،٠	٢٦،١	٢٤،٩

المصدر: البنك المركزي التونسي

و يجدر التذكير أن هذه التحويلات تشمل بالنسبة لتونس كذلك وسائل النقل و التجهيزات الضرورية لتنفيذ المشاريع التي يقوم بها المهاجرون التونسيون في بلدهم. و كما يبين دلك الجدول، فخلال العشرين سنة الأخيرة، ارتفعت نسبة هذه التحويلات لتنتقل من ٣،٣ % من مجموع التحويلات إلى أكثر من ٢٨ % سنة ١٩٩٩ و ٢٥ % سنة ٢٠٠٣ .

في المغرب، يقيم تحقيق غطى معقلين رئيسيين للهجرة ،مدينة الناظور في الشمال وتادلة وسط المغرب، هذه التحويلات بين ٣٠% و٥٠% من التحويلات المالية .لكن ،إجمالا ،يمكننا تقدير هذه التحويلات العينية بين٢٠ إلى ٣٠% من التحويلات المالية[3].

٢-٢ حجم التحويلات

و هكذا نلاحظ أن التحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية لا تشكل إلا جزءا من مجموع التدفقات المالية التي يقوم بها المهاجرون. و تظل هذه التحويلات مؤشرا على الارتباط الوثيق بين هؤلاء و بلدهم الأصل، فالمعطيات المتوفرة من خلال بحث ميداني في المغرب قام به المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي تشير إلى أن أكثر من ٩ من أصل ١٠ مهاجرين (٩٤ %) أعلنوا أنهم قاموا بتحولات مالية خلال الخمس سنوات التي غطاها البحث و ما يقرب من ٦٠ % أكدوا أنهم حولوا على الأقل ربع دخلهم السنوي[4].

[3] GERA : "Etude localisée sur l'impact des transferts des résidents marocains à l'étranger". Rapport final. Faculté des Lettres .Rabat 1994.
[4] INSEA : Les Marocains résidant à l'étranger. Une enquête socio-économique. Imprimerie El Maarif El Jadida. 2000

جدول رقم ٤

قسمة الدخل المحولة مع نسبة المهاجرين

قسمة الدخل المحولة	المهاجرين%
لاشيء	0,3
أقل من الربع	40,3
من الربع إلى الثلث	24 ,8
أكثر من الثلث إلى النصف	18,1
أكثر من النصف	15,5
آخر	1,0
المجموع	100,0

المصدر: Enquête INSEA 2000 ص165

وإذا قارنا نتائج هدا البحث بتلك التي قامت به المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية الفرنسية سنة١٩٧٥،فإننا نلاحظ أن نسبة المهاجرين المحولين للأموال ارتفعت قليلا بعد أن كانت في حدود ٨٩ % و ادا قارنا بين أجناس المهاجرين المقيمين في فرنسا، فنفس البحث يؤكد أن نسبة المحولين هي أكبر بالنسبة للمغاربيين و خاصة المغاربة و أن هناك "علاقة قوية بين مستويات التأهيل الضعيفة ونسب التحويلات المرتفعة". و في الغالب أن هدا السلوك لم يتغير نظرا للصعوبات التي يلاقيها هدا الصنف من المهاجرين من أجل اندماجه في البلد المضيف[5].

و لعل ما ينفر المهاجر من استعمال القنوات الرسمية هو كلفتها: ١٣ إلى ٢٠ %[6]. و يبين الجدول التالي مقارنة بين مزايا و نواقص مختلف القنوات التي يستعملها المهاجر لتحويل الأموال: .[7]

جدول رقم ٥

مزايا و نواقص مختلف قنوات التحويل

قناة التحويل	المزايا	النواقص
التحويلات البنكية	السرعة و الأمان	-الكلفة المرتفعة' مثلا بالنسبة للبنك المغربي للتجارة الخارجية: ➢ 1,5 %من القيمة المحولة مع حد أدنى قدره ٥٠ درهما ➢ مصاريف الملف: ٣٠ درهما ➢ مصاريف الإخبار: ١٠ دراهم ➢ :مصاريف التلكس: ٣٥ درهما ➢ القيمة المضافة: ٧% من المبلغ الإجمالي -المرسل إليه يجب أن يتوفر على حساب بنكي - شبكة البنوك غير منتشرة في المناطق القروية
الحوالات البريدية	-الكلفة غير مرتفعة -البساطة	المدة أحيانا جد طويلة
-شركات التحويل	– بساطة – أمان –سرعة فائقة – شبكات جد منتشرة	– كلفة جد عالية – الكلفة تختلف حسب القيمة و بلد الإرسال
- الوسطاء	-– بساطة – كلفة زهيدة - –سرية المعاملة	– المدة غير مضبوطة – خطر الاختلاس

[5] Mohamed Khachani : Les Marocains d'ailleurs : la question migratoire à l'épreuve du partenariat euro-marocain.p178.

[6] Migration et développement : mythes et réalité, the European Policy center, 2004, p 2

[7] Les canaux de transferts marocains officiels se répartissent entre 62% pour les virements bancaires, 28% pour les billets de banque et 10% pour les virements postaux.

مما لاشك فيه أن المقارنة بين هذه المزايا و النواقص و خاصة الكلفة المرتفعة للقنوات الرسمية هي التي تشجع المهاجرين على استعمال القنوات الغير الرسمية لإرسال أموالهم.

جدول رقم ٦
تحويلات المهاجرين المغاربة القاطنين في الخارج
((بالملايين من الدولارات)

البلدان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	*٢٠٠١
المغرب	٢٠٠٦	١٩٩٠	٢١٧٠	١٩٥٩	١٨٢٧	١٩٦٩	١١٦٥	١٨٩٣	٢٠١١	١٩٣٨	٢١٠٨	٣٢٦٢
الجزائر	–	٢٧٤	٨٢٩	٧٠٠	١١١٥	١٢٩٤	١٠٤٥	١٠٧٥	١٠٨٠	١١٠٨	–	٨١٨
تونس	٦٣٩	٥٧٠٠	٥٧٨	٥٩٧	٦٨٨	٧٥٣	٨٢٠	٧٥٦	٧٩٢	٨٦٠	٧٩٥	٩٣٠
ليبيا	-446	-408	-390	-323	-307	-268	-328	-232	-247	-198	–	–
بريطانيا	١٤	١٢	٥٠	٢	٥	٥	٤٤	٣	٢	٢	٢	٣

المصدر: قاعدة المعطيات للبنك الدولي

في الجزائر و ابتداء من سنة ١٩٨٠ ، انخفضت التحويلات عن طريق القنوات الرسمية, فحسب الإحصائيات البنكية، فان الأموال المحولة من طرف الجزائريين في فرنسا – و هي أهم دولة يتمركزون فيها– بلغت حوالي ٢،٥ مليار أورو في السنة و لكن أقل من ١٠ % من هدا المبلغ يمر عبر القنوات الرسمية[٨]. و يرجع سبب هدا الانخفاض إلى عدة أسباب منها التجمع الأسري و سعر الصرف المشجع على انتعاش السوق الموازي للعملات و الحالة الأمنية المتردية خلال التسعينات و التي دفعت بالمهاجرين الجزائريين و خاصة منهم الأجيال الشابة إلى العزوف عن قضاء عطلتهم في بلدهم و اختيارهم دولا أخرى لدلك .

فيما يخص المغرب, نتوفر على معطيات تمكننا من تقييم التطور الذي عرفته هذه التحويلات على فترات طويلة.

جدول رقم ٧
تطور التحويلات المالية للمهاجرين في المغرب مند سنة ١٩٦٨
بملايين الدراهم

السنوات	التحويلات	التغييرات
1968	200,0	-
1969	302,3	51,2
1970	316,8	4,8
1971	480,2	51,6
1972	640,3	33,3
1973	1020,8	59,4
1974	1557,2	52,5
1975	2.159,6	38.7
1976	2.417,8	12.0
1977	2.652,1	9.7
1978	3.176,0	19.8
1979	3696,5	16.4
1980	4.147,6	12.2
1981	5.242,0	26.4

[8] Nacer Eddin Hammouda : Algérie, démographie et économie des migrations In CARIM : Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute , p 70.

السنوات	التحويلات	التغييرات
1982	5114,5	-2.4
1983	6515,4	27.4
1984	7.680,9	17.9
1985	9.732,2	26.7
1986	12.730,6	30.8
1987	13.267,9	4.2
1988	10.700,4	-19.4
1989	11.344,1	6.0
1990	16.537,2	45.8
1991	17.328,1	4.8
1992	18.530,7	6.9
1993	18.215,9	-1.7
1994	16.814,4	-7.7
1995	16.819,9	0.03
1996	18.873,8	12.2
1997	18.033,4	-4.5
1998	19.200,0	6,5
1999	19.001,5	-1,6
2000	22.961,6	20,8
2001	36.858,1	60,5
2002	31.707,9	-14,0
2003	34.733,8	9,5
2004	٣٧,٤٢٢،٥	٧,٧

المصدر : مكتب الصرف

بين سنتي ١٩٦٨ و ٢٠٠٤ تضاعف حجم التحويلات المالية للمهاجرين(بالقيمة الرقمية) بأكثر من ١٨٧ مرة منتقلا من ٢٠٠ مليون درهم إلى ٣٧,٤٢٢،٥ مليون درهم.

و كما نلاحظ من خلال الجدول، عرفت هذه التحويلات تقهقرا سنة ١٩٨٢ و مرد دلك إلى حذف منحة التساوي بين الدرهم و الفرنك الفرنسي و هي عملة أهم دولة مصدرة لهذه التحويلات و تعويضها بمنحة للصرف قيمتها ١٠ % بالنسبة للفرنك الفرنسي و ٥ % بالنسبة لباقي العملات. أما التقهقر الحاصل سنة ١٩٨٨، فمرده إلى حذف هذه المنحة.

أما خلال التسعينات ، فعاملين اثنين يشرحان عدم استقرار هذه التحويلات: منافسة بنوك الدول المضيفة و الاتجاه نحو الاستقرار النهائي للأجيال الصاعدة من أبناء المهاجرين.

ولكن رغم دلك، فان هذه التحويلات انتعشت بسبب سلسلة من العوامل ،خاصة التخفيضات المتتالية للعملات المغاربية و كدا إنشاء شبكات بنكية في البلدان المستقبلة و يتميز هنا المغرب بإنشاء شبكة مهمة ابتدءا من سنة ١٩٧١.

غير أن سنة ٢٠٠١ كانت سنة استثنائية، بحيث وصلت التحويلات في المغرب ما يقرب من ٣٧ مليار من الدراهم مسجلة بالتالي ارتفاعا بأكثر من ٦٠ % مقارنة مع السنة الماضية . و في تونس ،

ارتفعت هذه التحويلات ب ٢٢ % حيث انتقلت من ٧٩٥ إلى ٩٢٧ مليون دولار, و يمكن أن نقدم تفسيرين لهدا الارتفاع الاستثنائي[9].

- تغيير العملات الأوروبية و تعويضها باليورو :هذه المبادرة أجبرت المغاربة القاطنين في الخارج الدين ادخروا مبالغ مهمة ممن مختلف العملات الأوروبية على تحويلها إلى البلد الأصل حتى لا يكونوا مجبرين على اثبات مصدر أموالهم أمام مصلحة الضرائب.البعض الآخر ربما لم يستقبلوا بثقة كبيرة العملة الجديدة الأورو .هدا الطرح يفسر كيف أن حجم التحويلات المنجزة في المغرب قبل ١١شتنبر قد وصل ما يقرب ٤ مليار من الدراهم في يوليو وما يقرب من ٤,٥ مليار من الدراهم في غشت (رقم قياسي سنوي).

- أثر أحداث ١١ سبتمبر ،حيث سجلت تحويلات مهمة للأموال إلى المغرب خارج منطقة الأورو و أحيانا بنسب عالية كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة (+١٤٤,١%)، انجلترا (+٦٧,٣%) ،الكويت (+٢١٦%) و قطر (+١١٧,١%) و الراجح أن الهدف من هذه التحويلات هو ضمان أمن لها أفضل في البلد الأصلي.

فيما يخص التحويلات في تونس(بما فيها التحويلات العينية)، فإنها عرفت خلال العقد الأخير تطورا مطردا و تكاثرت بوتيرة سنوية تصل إلى ١١،٣ % بين سنتي ١٩٨٢ و ٢٠٠٣ . و قد تضاعفت هذه التحويلات ما يقرب من ٢٣٢ مرة بين سنتي ١٩٦٨ و ٢٠٠٤ حيث انتقلت من ٧،٧ مليون دينار إلى ١,٧٨٣ مليون دينار.

جدول رقم ٨
تطور تحويلات المهاجرين في تونس

السنة	القيمة	التغييرات ب%
1964*	4.7	
1965	5.0	+6.4
1966	4.0	-20.0
1967	5.8	+45.0
1968	7.7	+32.8
1969	11.4	+48.1
1970	15.2	+33.3
1971	22.7	+49.3
1972	29.5	+30.0
1973	41.2	+39.7
1974	51.6	+25.2
1975	58.7	+13.8
1976	61.9	+5.5
1977	72.2	+16.6
1978	91.7	+27.0

[9]إن تنظيم الصرف في المغرب يسمح للمغاربة المقيمين في الخارج بفتح نوعين من الحسابات في البنوك المغربية: حساب بالدرهم القابل للتحويل (ودائع بالعملة الصعبة مسجلة بالدرهم) و حساب بالعملة الصعبة. و عائدات الودائع لأجل هي معفاة من المكوس. في سنة ١٩٩٣ جاء في دورية لمكتب الصرف (رقم ١٦٠٧) أن أول دفعة يجب أن تساوي أو تتعدى ما قيمته بالعملة الوطنية ١٠,٠٠٠ درهما. إن هدا الشرط ألغته دورية أخرى سنة ١٩٩٥. ومن ثم، أصبح فتح الحساب يقتضي فقط طلبا من طرف المعني بالأمر بغض النظر عن قيمة الدفعة الأولى.
و في حالة ما ادا أراد المهاجر تحويل جزء أو كل ودائعه بالعملة الصعبة، فانه يجب أن يصرح بدلك عند المصالح الجمركية ادا كانت قيمة التحويل تتعدى ٥٠,٠٠٠ درهما.

السنة	القيمة	التغييرات ب%
1979	115.4	+25.8
1980	153.0	+32.6
1981	178.3	+16.5
1982	219.6	+23.2
1983	243.8	+11.0
1984	245.9	+0.9
1985	225,8	-8.1
1986	287,1	+27.1
1987	403,0	+40.4
1988	466,6	+15.8
1989	463,0	-0.8
1990	526,0	+13.6
1991	527,0	+0.2
1992	508,0	-3.6
1993	599,5	+18.0
1994	695,7	+16.1
1995	711,8	+2.3
1996	798,3	+12.2
1997	845,9	+6.0
1998	901,9	+6.6
1999	1019,7	+13.1
2000	1091,1	+7.0
2001	1333,9	+22.3
٢٠٠٤	١٧٨٣	-

المصدر: البنك المركزي التونسي

مقارنة مع بلدان أخرى مصدرة للهجرة تتلقى في مجملها حوالي ٨٨ مليار دولار(٢٠٠٢)، يأتي المغرب كأول بلد مغاربي في الصف الرابع وراء الهند التي تصل فيها هذه التحويلات إلى ١٠ ملايير من الدولارات متبوعة بالمكسيك (٩,٩ مليار من الدولارات) والفيليبين (٦,٤ مليار من الدولارات). بعد المغرب تأتي بالتوالي مصر ،تركيا،لبنان ،البانغلاديش ،الأردن و جمهورية الدومينيك .

جدول رقم ٩
أهم الدول المستفيدة من التحويلات

الدولة	التحويلات بملايير الدولار	% من الدخل الوطني
الهند	10	2,0%
المكسيك	9,9	1,66%
الفلبين	6,4	7,85%
المغرب	3,3	9,3%
مصر	2,9	2,97%
تركيا	2,8	1,61%
لبنان	2,3	13,0%
بنغلاديش	2,1	4,3%
الأردن	2	22,0%
جمهورية الدومينيك	2	10,0%

المصدر :World Bank. Figures for 2001 & Rapport World Bank 2004.

في حين، لو نسبنا تحويلات المغتربين إلى مستوى الساكنة الباعثة ،سيحتل المغرب الرتبة الثانية مباشرة بعد لبنان .اذ رغم العدد المرتفع للمغتربين فمدا خيل مصر والفيليبين تظل نسبيا ضعيفة لكون

الهجرة تحدث أساسا في اتجاه بلدان الخليج حيث مستوى الأجور والامتيازات الاجتماعية هي دون الأهمية مقارنة مع مثيلاتها في بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

٢-٣ التحويلات الموزعة حسب البلدان

إن توزيع هذه التحويلات حسب البلدان يعكس أهمية المخزون الهجري في مختلف بلدان الاستقبال . ففيما يتعلق بتونس تتوزع التحويلات حسب البلدان على الشكل التالي:

جدول رقم ١٠
توزيع التحويلات حسب البلدان في تونس(٢٠٠٣)

البلد	نسبة التحويلات
فرنسا	٥٧،٠٨
ألمانيا	١٦،٧٢
ايطاليا	١٣،٩١
سويسرا	٢،٨٨
بلجيكا	٢،٨٣
هولندا	١،٣٧
انجلترا-ايرلندا	١،١٦
النمسا	١،٠٦
السويد	٠،٨٧
دول أخرى	٢،١٢
المجموع	١٠٠،٠٠

المصدر: ٣٢٠ CARIM : Migrations méditerranéennes. Rapport 2005. European University Institute , p

بالنسبة للمغرب، نتوفر على معطيات أكثر دقة توضح لنا توزيع هذه التحويلات حسب البلدان و قنوات التحويل حيث تشكل التحويلات عبر البنوك القسم الأكبر من هذه التحويلات حيث تمثل ٦١،٩ % من المجموع متبوعة بالأوراق المالية : ٢٧،٦ % فالتحويلات عبر البريد التي تمثل ١٠،٥ % و يبين الرسم أسفله توزيع هذه التحويلات حسب البلدان.

جدول رقم ١١
التحويلات حسب البلدان وحسب القنوات
سنة ٢٠٠٣ (بالملايين من الدراهم)

البلدان	التحويلات البنكية	التحويلات البريدية	الأوراق المالية	المجموع
فرنسا	٩٩٢٨,٨	١٤٠٩,٦	٤١٢١,٩	١٥٤٦٠,٣
ايطاليا	٢٥١٣,٤	٨٤١,٩	١٠٤٣,٤	٤٣٩٨,٧
اسبانيا	٢١٥٦,٣	١٥٣,٥	٨٩٥,٢	٣٢٠٥,٠
اتحاد بلجيكا اللكسومبورغ	١٣٦٧,٣	١٣٧,٨	٥٦٧,٦	٢٠٧٢,٧
هولندا	١٣٢٦,٩	١٦٤,٢	٥٥٠,٨	٢٠٤١,٩
الولايات المتحدة	١٣٠٥,٢	١٣٥,٠	٥٨٦,٤	٢٠٢٦,٦
انجلترا	٤٦٨,٩	٣٢٦,٥	٨٧٤,٣	١٦٦٩,٧
ألمانيا	٧٥٣,٥	١١٨,٨	٣١٢,٨	١١٨٥,١
سويسرا	٣٤٣,٤	١٦٠,٣	١٧٤,٥	٦٧٨,٢
العربية السعودية	٣٩٩,٢	٢٠,٥	١٣٨,٢	٥٥٧,٩

البلدان	التحويلات البنكية	التحويلات البريدية	الأوراق المالية	المجموع
الإمارات العربية المتحدة	٤٤٦,٣	٢٦,٨	٥٥,٤	٥٢٨,٥
كندا	٩٤,٩	١٨,٧	٣٦,٦	١٥٠,٢
الدانمرك	٤١,٨	٨,٢	٩٧,٠	١٤٧,٠
النرويج	٦٠,٢	٠,٠	٧٧,٦	١٣٧,٨
السويد	٤٣,٩	٤,١	٣٥,٥	٨٣,٥
البحرين	٣٢,٩	١٢,٣	١,٧	٤٦,٩
الكويت	٢٥,٠	٦,١	٨,٨	٣٩,٩
النمسا	١٥,٥	٦,١	٦,٤	٢٨,٠
البرتغال	٥,٧	١٢,٤	٢,٣	٢٠,٤
قطر	٨,٩	٤,١	٢,٣	١٥,٣
تونس	١٢,٤	٠,٠	٠,٠	١٢,٤
ليبيا	٩,٧	٠,٠	٠,٠	٩,٧
عمان	٦,٩	٢,٠	٠,٠	٨,٩
الجزائر	٢,٤	٠,٠	٠,٠	٢,٤
بلدان أخرى	١١٦,٠	٨٢,٤	٨,٤	٢٠٦,٨
المجموع	٢١٤٨٥,٤	٣٦٥١,٣	٩٥٩٧,١	٣٤٧٣٣,٨

المصدر: مكتب الصرف.

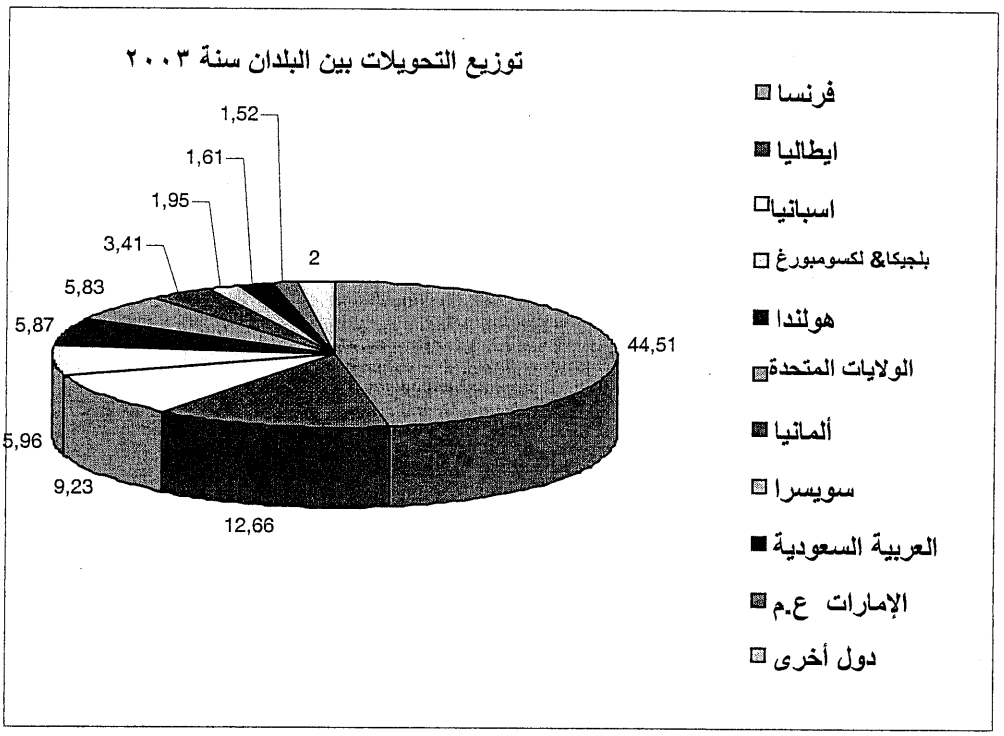

هذا الرسم يبرز بشكل جلي أهمية فرنسا كمصدر أول لهذه التحويلات بأكثر من ٤٥ % من مجموع التحويلات متبوعة بايطاليا فبلجيكا–لوكسومبوغ ثم هولندا .

من أجل تقدير أهمية هذه التحويلات ، من اللائق مقارنتها بالعجز التجاري مع بعض بلدان الاستقبال، حيث تساهم هذه التحويلات بشكل واسع في امتصاص العجز التجاري معها. و هكذا تسمح هذه التحويلات بتغطية أكثر من ثلاث أرباع ٤/٣ العجز التجاري مع فرنسا وأكثر من الثلثين ٣/٢ مع

ألمانيا . إن نسبة التغطية بوجه خاص هي جد مرتفعة في بعض البلدان ، فهي تصل إلى ٤١٩% بالنسبة لانجلترا و ٣٥٢,٦% مع ايطاليا و ٣٥٠,٧% مع اسبانيا.

جدول رقم ١٢
تحويلات المغاربة القاطنين في الخارج
والعجز التجاري حسب البلدان

البلدان	التحويلات بالعملة الصعبة(١)	الرصيد التجاري(٢)	نسبة التغطية (٢)/(١)
فرنسا	١٤٩٨٠,٦	-19057	%٧٨,٦
ايطاليا	٥٨٦٤,٢	-1663	%٣٥٢,٦
هولندا	٣٤٨٦,٢	+236	–
أمريكا	٢١٨٥,٩	-1312	%١٦٦,٦
ا.ا.ب.ل	٢٠٤٣,٩	+274	–
ألمانيا	١٩٢٤,٥	-2890	%٦٦,٦
اسبانيا	١٨٦٩,٣	-533	%٣٥٠,٧
انجلترا	١٥٩٦,٤	-790	%٢٠٢,١
الإمارات ع-م	٦٢٨,٤	-150	%٤١٨,٩
العربية السعودية	٦٢٨,٢	-5145	%١٢,٢
سويسرا	٥٧٩,٥	-884	%٦٥,٥
الدانمرك	٢١١,١	-230	%٩١,٨
النرويج	١٣٣,٥	-55	%٢٤٢,٧
كندا	١٢٠,٠	-2202	%٠,٥٤
البرتغال	٨٢,٠	-176	%٠,٤٦
بلدان أخرى	٥٣٤,٧	–	–
المجموع	٣٦٨٦٧,٧	-43641	%٨٤,٥

المصدر:جدول تم إعداده من خلال معطيات مكتب الصرف.

و في تونس، المعطيات المتوفرة بالنسبة لسنوات١٩٩٣-١٩٩٩ و التي بلغت التحويلات خلالها بالمعدل السنوي ٥٣٠،٢ مليون أورو مكنت هذه التحويلات من تغطية ٣٢،٥ % من عجز الميزان التجاري. مقارنة مع المصادر الأخرى للعملة الصعبة, احتلت هذه التحويلات الرتبة الثالثة بعد السياحة و صادرات النسيج و الجلد[١٠].

و مقارنة مع بعض المركمات، نلاحظ أن هذه التحويلات مثلت خلال نفس المرحلة ٤ % من الناتج الداخلي الإجمالي، ١٠ % من المداخيل الجارية و ٢٠ % من الادخار الوطني وساهمت بأكثر من ٥٠ % في مصلحة الدين الخارجي[١١].

المعطيات المتوفرة بالنسبة لسنة ٢٠٠١ ، تمكننا من تقييم أفضل لأهمية هذه التحويلات بالنسبة للاقتصاديات المغاربية الثلاث بمقارنتها مع بعض المجمعات الماكرو-اقتصادية :الناتج الداخلي الخام ،الواردات والصادرات.و لكن هذه المقارنة تظل نسبية إذا أخدنا بعين الاعتبار أن الأمر يتعلق فقط بالتحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية.

[10] Abderrazak Bei Haj Zekri :: Tunisie : migrations , transferts et développement In CARIM : Migrations méditérranéennes. Rapport 2005. European University Institute , p298-299

[11] المصدر السابق:ص ٢٩٩

جدول رقم ١٣
مقارنة تحويلات عائدات المهاجرين مع بعض المركمات
سنة ٢٠٠١

البلدان	التحويلات على الناتج الداخلي الخام	التحويلات على الواردات	التحويلات على الصادرات
المغرب	%٩,٦٣	%٢٩,٧١	%٤٥,٨٣
الجزائر	%٢,٣٦*	%١١,٥٦*	%٨,٩٩*
تونس	%٤,٦٤	%٩,٧٤	%١٤,٠٣

المصادر :البنك المركزي التونسي، بنك المغرب.
البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١
*١٩٩٩

و لاشك أن هذه التحويلات لها وقع أكبر على الاقتصاد المغربي ،بحيث شكلت سنة ٢٠٠١ المصدر الرئيسي للعملة الصعبة متجاوزة بشكل واسع مدا خيل السياحة (٢٨,٨مليار من الدراهم) في حين أنها لم تكن تمثل سوى نصف هذه المداخيل سنة ١٩٧١ ومتجاوزة حتى مجموع الاستثمارات والقروض الخاصة الأجنبية في المغرب (٣٣,١ مليار من الدراهم). هذه التحويلات بلغت سنة ٢٠٠٤ ٣٧,٤٠٠،٨ مليون درهم و مكنت من تغطية 53,46% العجز التجاري. ومقارنة مع الصادرات المغربية، مثلت هذه التحويلات سنة ٢٠٠٤ ما يوازي الأربع مراكز الأولى لهذه الصادرات وهي:

- الملابس الجاهزة : ١٨,٦٤٤ مليون درهم
- الملابس الداخلية: ٧,٦١٤ مليون درهم
- الحامض الفسفوري: ٦,٥٢٣ مليون درهم
- المواد الالكترونية: ٥,٥٤٦ مليون درهم

و هكذا تبرز قوة العمل بكل مكوناتها الفكرية و الجسدية كأهم عنصر في الصادرات المغربية.
اعتبارا لهذه الأهمية التي بينا أبعادها في الدول الثلاث،يجد المسئولون المغاربيون أنفسهم أمام تحديين:

- كيف يمكن إنعاش هذه التحويلات أو على الأقل الإبقاء عليها في مستواها رغم أن الاتجاه السائد بالنسبة للمهاجرين هو الاستقرار الدائم في بلدان المهجر.
- كيف بمكن اعتبارا لتردد المستثمرين الأجانب ، تحويل هذه الأموال إلى استثمارات تمكن من نقل التكنولوجيا و الخبرة المكتسبة في بلدان الإقامة.

إن هذين التحديين يضعان إشكالية الهجرة في قلب العلاقات الأورو مغاربية في ظل خلق منطقة للتبادل الحرفي المنطقة.

٣- توظيف هذه التحويلات

في تونس , تتوزع استثمارات المهاجرين بين القطاع الغير منظم، حيث يستثمر هؤلاء في التجارة و النقل و الخدمات، و القطاع المهيكل, و تتدخل مؤسستان في إنعاش هذه الاستثمارات الأخيرة هما وكالة النهوض بالصناعة و وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية, فكلاهما تتوفر على مصالح مختصة في مساعدة المهاجرين المستثمرين. و تتوفر هاتان المؤسستان على معطيات إحصائية حول هذه الاستثمارات.

جدول رقم ١٤
تطور المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج
(مليون دينار)

ميدان العمل	الفلاحة			الصناعة			الخدمات			المجموع		
السنة	العدد	الاستثمار	مواطن الشغل	العدد	الاستثمار	مواطن الشغل	العدد	الاستثمار	مواطن الشغل	العدد	الاستثمار	مواطن الشغل
١٩٨٧	٥	٠،١٧٣	٨	١٢	١،٤٢٤	١١٠٨	–	–		٧٧	١،٥٩٧	١١١٦
١٩٨٨	١٦	٠،٨٦٨	٤٦	١٢٩	٦،٢٠٤	١٢٧٧	١١٢	٢،١٥٠		٢٥٧	٩،٢٢٢	١٣٢٣
١٩٨٩	٨	٠،٦٠٧	٣٠	١٤٤	١٠،٦٩٣	١٩٦٤	٨٨	٢،٨٥٤		٢٤٠	١٤،١٥٤	١٩٩٤
١٩٩٠	١٦	١،٢٩٦	٥٨	٢٢٤	١٠،٦٩٣	٢٩٥٨	٣٢٧	٨،٢٢٠		٥٦٧	٢٠،٢٠٩	٣٠١٦
١٩٩١	٥٠	٣،١٠٧	١٣٥	٢٩٦	١٧،٦٦٥	٢٧٩٥	٨٧٤	١٣،٣٥٧		١٢٢٠	٣٤،١٢٩	٢٩٣٠
١٩٩٢	٣٧	٢،٠٠٦	١٣١	١٠٣	٦،٦٦٧	٦٩٤	٤٢٢	٢،٩٦٠		٥٦٢	١١،٦٣٣	٨٢٥
١٩٩٣	٧٦	٦،٤٩١	٢٩٧	١٨٣	٩،٧٠٠	١٢٤٦	٥٠٠	١٠،١٠٠	٢٥٢٠	٧٥٩	٢٦،٢٩١	٤٠٦٣
١٩٩٤	٤١	٢،٤٥٩	٨٩	١٤٣	٩،٥٠٠	١١٢١	٧٠٧	١٤،٧٠٠	٣٠١١	٨٩١	٢٦،٦٥٩	٤٢٢١
١٩٩٥	٣٣	٢،٠٥٧	٤٨	١٥١	٨،٦٠٠	١١٣٧	٩١٧	٢٧،١٠٠	٤٥٢٤	١١٠١	٣٧،٧٥٧	٥٧٠٩
١٩٩٦	٣٣	١،٥١٥	٣٨	١٤٩	٧،٣٠٠	٧٨٩	٣٠٧	١٠،٣٠٠	١٢٥٥	٤٨٩	١٩،١١٥	٢٠٨٢
١٩٩٧	٥٢	٢،٠٧٩	٦٧	١٤٠	٧،٧٠٠	٧٦٣	١٥٣	٥،٨٠٠	٧٠٨	٣٤٥	١٥،٥٧٩	١٥٣٨
١٩٩٨	٧٤	٤،٠٥١	١١٣	٩٩	٨،٠٠٠	٧٢١	١٥٠	٥،٢٠٠	٥٦٩	٣٢٣	١٧،٢٥١	١٤٠٣
١٩٩٩	٦٦	١،٧٧٨	٧٢	١٢٢	٦،٩١٥	٨٥٦	١٥٢	٤،٢٣٣	٦٠٦	٣٤٠	١٢،٩٢٦	١٥٣٤
٢٠٠٠	٦٢	٤،٠٠١	٧٥	٩٨	٤،٤٢٩	٥٨٩	١٤١	٦،٢١٥	٦٦٣	٣٠١	١٤،٦٤٥	١٣٢٧
٢٠٠١	٤٦	٣،١٥٤	٦٥	٩١	٣،٠٧٠	٦٧٦	١٦٨	٦،١٣٧	٨٦٥	٣٠٥	١٢،٣٥٢	١٥٩٧
٢٠٠٢	٤٧	٢،٨٧٢	٤٩	٧٨	٣،٢٦٥	٤٧٦	٢٣٩	٨،٤١٣	١٢١٠	٣٦٤	١٤،٥٥٠	١٧٣٥
٢٠٠٣	٧٢	٦،٦١٥	١١٢	٩٦	٥،٠٥١	٥٥٧	٢١٤	٧،٢١٧	٨٤٧	٣٨٢	١٨،٨٨٣	١٥١٦
٢٠٠٤	٣٩	٢،٠٧٤	٤٧	١٠٥	٦،٨٥١	٧٨٦	١٧٨	٥،١٨٠	٦١٩	٣٢٢	١٤،١٠٥	١٤٥٢
المجموع	٧٧٣	٤٧،١٩٤	١٤٧١	٢٤٢٣	١٣٣،٧٢٧	٢٠٥١٣	٥٦٤٩	١٤٠،١٣٦	١٧٣٩٧	٨٨٤٥	٣٢١،٠٥٧	٣٩٣٨١

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

و هنا نلاحظ أن هذه الاستثمارات همت بين سنتي ١٩٨٧ و ٢٠٠٤ ، ٨٨٤٥ مشروعا تتوزع بين ٩ % في القطاع الفلاحي ، ٢٧ % في القطاع الصناعي و ٦٤ % في قطاع الخدمات, إلا أن الأمر يتعلق هنا بمجرد مشاريع نسبة الانجاز فيها تظل ضعيفة نسبيا و لا تتعدى ثلث المشاريع حسب بحث قام به مكتب التونسيين في الخارج. و تتوزع نسب الانجاز حسب القطاعات على الشكل التالي:

- ٤٧،٤ % في الفلاحة
- ٤٦،٤ % في الصناعة
- ٢٤،٦ % في الخدمات.

إضافة إلى ضعف الانجاز، هناك ضعف خلق مناصب الشغل، حيث أن البحث المذكور يقدر ب ٢ % حجم المناصب التي وفرتها هذه الاستثمارات بين سنتي ١٩٩٥ و٢٠٠١ . وتتركز هذه المشاريع في المناطق الساحلية مع تخصص الشمال الشرقي في المشاريع الصناعية و الوسط الشرقي في المشاريع الفلاحية و الخدماتية[١٢]

و في المغرب نلاحظ أن سلوك المهاجر منمذج بحيث بعد اقتناء سيارة، فان جل المهاجرين يستثمرون في شراء أو بناء منزل. و هذان الاستثماران يشكلان بالنسبة للمهاجر و محيطه العائلي رمزا للنجاح الاجتماعي. و هكذا تؤكد مختلف الأبحاث التي أجريت في المغرب منذ ما يزيد عن أربعين سنة على أهمية الاستثمار في العقار. ويعطينا البحث الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي صورة واضحة عن توزيع هذه الاستثمارات سواء منها المنجزة في المغرب أو في بلدان الإقامة.

جدول رقم ١٥
توزيع الاستثمارات المنجزة في المغرب وفي بلدان الإقامة

القطاعات	نسبة الإنجاز في المغرب(%)	نسبة الإنجاز في الخارج
العقار	٨٣,٧	٦٣,٠
الصناعة	١,٣	٣,٧
التجارة	٤,٩	١٧,٤
السياحة	١,٤	٦,١
خدمات أخرى	١,١	١,٢
الزراعة	٧,٥	٧,٣
قطاعات أخرى	٠,١	٣.
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: (م.و.ا.ق.ت) المغاربة المقيمون في الخارج.(م.و.ا.ق.ت).٢٠٠٠ص ١٩٦-١٩٧

يؤكد هذا البحث النزوح القوي إلى الاستثمار عند المهاجر المغربي بحيث أكد أكثر من ٧٠ % من العينة التي اجري عليها التحقيق أنهم استثمروا في المغرب وأكثر من ٢٣ % في بلد الإقامة. و خلاصة ما استنتجه البحث يؤكد هيمنة العقار كمجال للاستثمار بحيث يحتل المرتبة الأولى في استثمارات المهاجرين المغاربة سواء في البلد الأصلي أو في بلدان الإقامة، أي على التوالي ٨٣,٧% و ٦٣ % من الانجازات . في المغرب تأتي الزراعة في الرتبة الثانية متأخرة بكثير بنسبة ٧,٥ % ، الباقي(٨,٨ %) يتوزع بين مختلف القطاعات (التجارة، السياحة، الصناعة..) . بينما في بلدان الإقامة، نلاحظ أهمية الاستثمارات خارج مجال العقار (٣٧%)،حيث تهيمن

[12] Abderrazak Bei Haj Zekri :: Tunisie : migrations , transferts et développement In CARIM : Migrations méditérranéennes. Rapport 2005. European University Institute , ص ٣٠٠

التجارة (١٧,٤%) والسياحة (٦,١%). و هذا مؤشر عن تطور وضع المهاجر المهني الذي أصبح يعمل أكثر فأكثر لحسابه الشخصي.

ولا بد من الإشارة أن البحث المذكور ساءل المستثمرين المهاجرين حول مشاريعهم المستقبلية . 57% لهم مشاريع في المغرب و ١٤ % في بلدان الإقامة. والجديد هو تشكيلة القطاعات الاستثمارية المستهدفة.

جدول رقم ١٦
توزيع مشاريع استثمارات المهاجرين المغاربة
بالنسبة المئوية(%)

القطاع	نسبة المشاريع في المغرب	نسبة المشاريع في الخارج
العقار	٣٥,٦	٥٤,٢٢
الصناعة	٧,٥	٤,٥
التجارة	٢٧,٤	٢٥,١
السياحة	١٢,١	٩,٥
خدمات أخرى	٥,٣	٦,١
الزراعة	١٠,٦	٠,٠
قطاعات أخرى	١,٥	٠,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر السابق:المغاربة المقيمون في الخارج ص٢٠٥

إن العقار، ولو أنه يبقى القطاع الأول، فهو بشكل واضح أقل أهمية في المشاريع منه في الاستثمارات المنجزة، و تراجعه هو أقل حدة في الخارج منه في المغرب. حسب هذه الدراسة فإن ذلك ناتج عن كون أكثر من ثلثي المهاجرين سبق لهم أن استثمروا في العقار في المغرب،. و يلاحظ كذلك أهمية الخدمات التي تتبوأ الرتبة الأولى في المشاريع في المغرب ب 44,8% موزعة بين 27,4% في التجارة و 12,1% في السياحة و 5,3% في الخدمات الأخرى.. تبقى الصناعة رغم تحسن نسبتها المئوية، القطاع الأقل استثمارا من طرف المهاجرين. بخصوص مجموع هذه المشاريع من الواضح أن الأمر يتعلق بنوايا الاستثمار التي ليس باستطاعتنا تقييم نسبة انجازها.

فيما يخص التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات، لا شك أن تعمير المناطق التي ينتمي إليها المهاجرون تساهم في التنمية الاقتصادية و رفع العزلة عن هذه المناطق ، إلا أن افتقاد هذه المناطق في كثير من الحالات إلى البنيات التحتية يسبب نزيفا لمواردها لصالح مناطق أخرى أكثر نموا, و يظهر هذا جليا في المغرب مثلا حيث تستفيد مناطق غنية كولاية الدار البيضاء من موارد مناطق فقيرة كعمالات الريف و الشرق ويقع اجتذاب هذه الموارد بواسطة النظام البنكي.

فيما يخص حجم هذه الاستثمارات و كما تؤكد ذلك المعلومات المتوفرة من طرف نادي المستثمرين المغاربة في الخارج فان استثمارات المهاجرين تهم فقط المقاولات الصغرى و الصغرى جدا. وهذا ما تزكيه الدراسة التي قامت بها مؤسسة الحسن الثاني و التي خلصت إلى كون ٤٠% من مشاريع المهاجرين المغاربة رأسمالها لا يتعدى ٥٠٠,٠٠٠ درهما. تلك التي يتعدى رأسمالها ٥ ملايين درهما لا تمثل إلا ١٤% من المجموع[13] و مع ذلك تكشف بعض المعطيات تحولا ملموسا لسلوك المهاجرين بالنسبة إلى الاستثمار في المغرب، وهو مؤشر لبزوغ ثقافة المقاولة.حيث أصبح المهاجرون يستثمرون في مجالات اقتصادية جديدة كالبورصة،

[13] TELQUEL : dossier ZMAGRIA N° 137 . Du 24 au 30 juillet 2004

والصناعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قطاعات متطورة مثل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال.

٤- التحويلات المعرفية

إن ظهور نخبة بين المهاجرين المغاربيين في دول الاستقبال تتوفر على مؤهلات علمية أو خبرات في مجال الأعمال فتحت آفاقا جديدة للشراكة والتعاون بين دول المهجر و الدول الموفدة . ففي عالم يشكل فيه اقتصاد المعرفة أساس التنمية يمكن لهذه الكفاءات التقنية و المهنية المكتسبة في بلدان الإقامة اعتبارا للإمكانيات الهائلة للتنمية في المغرب العربي أن تخلق نشاطات اقتصادية تدعم التنمية و توفر مناصب للشغل.

يصعب حصر حجم الكفاءات المغاربية المهاجرة ، و خاصة و أن القنوات التقليدية لتوظيف هؤلاء أصبحت متجاوزة بحيث أن الانترنيت صار يعوض هذه القنوات . فهذه الوسيلة تمكن الآن الشركات المختصة من البحث عن هذه الكفاءات أينما توجد و في وقت وجيز و بكلفة زهيدة.و إذا كان من الصعب تحديد حجم هذه الكفاءات المغاربية المهاجرة ، إلا أن هناك العديد من البيانات و الأمثلة التي تؤشر على أهميتها منها و جود عدة جمعيات متخصصة تعمل في بلدان الإقامة، مثل فدرالية المهندسين المغاربيين في فرنسا ، ودادية الأطباء من أصل مغاربي في فرنسا, جمعية قدماء خريجي المدرسة الوطنية البوليتيكنيك بالجزائر، جمعية الأطباء الجزائريين في فرنسا، جمعية المهندسين المعلوماتيين المغاربة في فرنسا، جمعية المحامين المغاربة في فرنسا ، جمعية "العلم و التنمية"،.....[14]

و يبلغ عدد الباحثين من أصل مغاربي العاملين في احد أشهر المراكز البحثية في أوروبا وهو المركز الوطني للبحوث العلمية الفرنسي (CNRS) ١٦٠٠ باحث يضاف إليهم عدد مهم من الدكاترة في الجامعات و المعاهد الفرنسية، و بلغت نسبة أساتذة معهد الرياضيات بجامعة الجزائر الذين هاجروا خلال السنوات الأخيرة بحوالي ٧٠% من مجموع أساتذة هذا المعهد. و نظرا لحدة هذا النزيف، أصبحت المؤسسات الجامعية و المقاولات في الجزائر تشكل " مراكز للتكوين وتجويد التأهيل لفائدة دول الاستقبال"[١٥]. وحسب بعض المصادر، يتراوح عدد الجزائريين ذوي المؤهلات العلمية العالية في الخارج إجمالا ٥٠٠٠ فردا و في فرنسا و من أصل ١٠,٠٠٠ طبيب أجنبي، ٧٠٠٠ هم من أصل جزائري[١٦] وقد كان للوضع الأمني في البلاد أثر كبير في دفع هذه المؤهلات على مغادرة البلاد في اتجاه أوروبا و كذا الولايات المتحدة و كندا.
و في المغرب، تتراوح نسبة المهاجرين سنويا من مجموع المتخرجين (وعادة من المتفوقين) من "المدرسة المحمدية للمهندسين" (EMI) و"المعهد الوطني للبريد والاتصالات" (INPT) وهي معاهد طلائعية، بين ٥٠ و٧٠ %. وتتجه العديد من الأطر و الكفاءات المغاربية إلى كندا. و من بين مجموع الدول الموفدة إلى هذا البلد ، انتقل المغرب من الرتبة ١٢ سنة ١٩٩٤ إلى الرتبة الثامنة سنة ١٩٩٩ . و من أصل ٢,٢٢٨ من الكفاءات التي غادرت المغرب لتقيم في هذا البلد، نجد ١,٥٦٣ من الأطر العليا، ٣٩٣ مهندسا في المعلوميات، ٣٧٥ مهندسا و تقنيا مختصا،١٤ مجازا في العلوم التطبيقية، ١٢٠ أستاذا، ١١٨ مجازا في علوم التدبير و ٤٢ في الصحة.

---

[14] Khachani, Mohamed, 2001,b: « L'émigration élitiste Sud- Nord : le cas du Maroc ».In Rencontre de Tétouan organisé par le Groupement d'Etudes et de Recherche sur la Méditerranée (GERM) les 5-6 octobre 2001 sur le thème : » Nouvelles élites, nouveaux défis, pour quelle Méditerranée ? »

[15] Khelfaoui Hocine: 2002. Khelfaoui Hocine 2002 : « Emigration des scientifiques en Algérie : origine et évolution ».In : « Migration Sud-Nord : La problématique de l'exode des compétences ».Publications de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations.P73.

[16] Nacer Eddin Hammouda : Algrie, démographie et économie des migrations In CARIM : Migrations méditérranéennes. Rapport 2005. European University Institute , p 70.

أمام هذا الوضع، هناك إستراتجيتان لمواجهة الأمر من طرف الدول الموفدة :

- النموذج الكوري الذي يقتضي تحفيز الكفاءات على العودة مع توفير نفس الظروف المادية و المعنوية المتوفرة في دول الإقامة وبهذا تتمكن الدولة الموفدة من استرجاع الاستثمار في تكوين الكفاءات إضافة إلى القيمة المضافة الناجمة عن التجربة المكتسبة في بلدان الإقامة و هذا النموذج يبقى جد مكلف بالنسبة للدول المغاربية و هو خارج إمكانياتها.
- النموذج الثاني و هو النموذج الكولومبي(نموذج كالداس) و هو أكثر برغماتية و يهدف إلى جعل الكفاءات نافعة لبلدانها و هي مقيمة في بلدان الاستقبال و يكون ذلك بخلق شبكات للباحثين في مختلف الاختصاصات تساهم في تنمية بلدانها على المستوى الاقتصادي و العلمي و التقني. في هذا الإطار، يمكن أن نصنف برنامج "TOK TEN" (نقل المعرفة عبر الكفاءات الوطنية المهاجرة) الذي أطره برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ سنة ١٩٧٧. على سبيل المثال، فقد اعتمدت الجزائر ضمن هذا التوجه عدة إجراءات منذ عام ١٩٩٣، وسنت قوانين وتشريعات تمكن الكفاءات المهاجرة من تعيين ممثليها بالبرلمان الجزائري. ويسرت علاقتهم مع المؤسسات الوطنية ومن ذلك إعفاء العديد منهم من "الخدمة العسكرية "الإجبارية".و حسب الوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية الوطنية في الخارج، فان الكفاءات المغتربة ساهمت في ١٩ مشروعا تهدف إلى المساهمة في تنمية البلاد تتوزع بين الصحة و البحث و الطب النووي و الإعلاميات كما اتخذت وزارة التعليم العالي قرارا بتنظيم تأطير الطلبة من طرف أساتذة جامعيين من أصل جزائري يعملون في الخارج[١٧].

وقد اعتمدت تونس و المغرب عدة إجراءات تنحو نفس المنحى،غير أن إجراءات دول أصل الكفاءات لا زالت بطيئة و لا تقع بعد في غالب الأحيان ضمن سياسات متكاملة ومبنية على تشخيص واف للظاهرة، في محدداتها وتطورها، وتبدو بالمقابل النشاطات والإجراءات التي اتخذتها جاليات الكفاءات المغاربية المهاجرة والهادفة إلى تفعيل تعاونها وتبادلها بين بعضها وبينها وبين دول الأصل أكثر تقدما كما هو حال جمعية " العلم و التنمية"[١٨] بالنسبة للكفاءات المغربية في الخارج وهي جمعية أنشئت سنة ١٩٩٩ و يوجد مقرها في فرنسا . و تضم حوالي ٢٠٠ عضوا ينتمون إلى دول مختلفة و اختصاصات متباينة[١٩].

٥- التحويلات الجماعية

و يمكن للمهاجرين أن يشاركوا بطريقة جماعية في التنمية المحلية, و تعتبر تجربة جمعية "الهجرة و التنمية " في المغرب تجربة رائدة في هذا المجال, هذه الجمعية دأبت منذ أكثر من ١٥ سنة على إنشاء مشاريع في المناطق التي ينتمي إليها المهاجرون مما يساعد على استقرار السكان ويحد من ميلهم إلى الهجرة. و قد بدأت هذه المبادرة بعمليات لكهربة بعض القرى و تنظيم أوراش الشباب في منطقة سوس بجنوب المغرب ثم اتسع نطاق اهتمام الجمعية إلى البنيات التحتية الأخرى: تزويد القرى بالماء الصالح للشرب، بناء الطرق و المدارس و المراكز الصحية.

---

[17] Hocine Labdellaoui : dimension politique et sociale des migrants.CARIM : Migrations méditérranéennes. Rapport 2005. European University Institute , ص 85

[18] Jamal Bouiyour : « Réseaux scientifiques et techniques et transfert technologique. Quelques éléments d'analyse à travers l'expérience marocaine ». In : La migration Sud-Nord : la problématique de l'exode des compétences. Publications de l'AMERM. 2002.

[19] لمزيد من التفاصيل ، انظر :

Mohamed Khachani : Migration , transferts et développement au Maroc .Rapport –CARIM. 2004 CARIM

هذه المشاريع نظمت بشراكة مع أزيد من ٢٠٠ جمعية قروية حفزت على إنشائها جمعية "الهجرة و التنمية " لهذا الغرض, هذه المقاربة التشاركية مكنت من إقحام السكان المحليين في تحديد حاجياتهم وانجاز المشاريع و تدبيرها و متابعتها.

جدول رقم ١٧
المشروعات التي أنجزتها منظمة الهجرة والتنمية بالمغرب

مجالات التدخل	عدد القرى المنتفعة	عدد المنتفعين	الميزانية المرصودة بالدرهم
ماء صالح للشرب	٥٥	٢٦,١٨٨	٥,٣٨٤,١٩٤
الكهرباء	١٠٣	٣٥,٧٣١	١٩,٩١٣,٥٠٠
تمكين المرأة	١٦	٦٢	٢,١٦٢,٢٤٠
التعليم	٥٢	١,٤٢٥	٦,١٣٠,١٤٠
الصحة	١٦٤	٤٠,٦٢٣	٦٢٤,٠٠٠
أوراش الشباب	٥٠	٥٥٢	٣,٣٧٥,٦٩٤
طرقات	٢٥٥	٧٠,٠٠٠	٣,٦٣٠
نشاطات اقتصادية	–	–	١٢,٤٧٤,٠٠٠
المجموع	٦٩٥	١٧٤,٥٨١	٥٣,٦٦٠,٧٧١

المصدر:جمعية الهجرة و التنمية

و تجدر الإشارة أنه منذ سنة ٢٠٠٠، اتسعت اهتمامات الجمعية لتشمل المشاريع المدرة للدخل و على الأخص المشاريع السياحية وجرى تجهيز ٢٤ قرية بإنشاء فنادق و مآوي قروية و تنشيط "السياحة المتضامنة"(le tourisme solidaire) . و قد أنجزت هذه الأوراش بتنسيق مع ١٥٠ فاعلا في التنمية بإقليم تارودانت (منطقة سوس) لاختيار و تهيئ مشاريع مدرة للدخل في إطار مقاربة تشاورية. هذه المبادرات تعبئ عدة شركاء من ضفتي الحوض المتوسطي: جمعيات المهاجرين، الجمعيات المحلية، المستشارين المحليين و الإدارات في المغرب و البلدان المضيفة إضافة إلى الممولين. [20] و لقد كان هناك مشروع لنقل هذه التجربة إلى الجزائر إلا أن بعض العراقيل حالت دون ذلك و خاصة كما جاء على لسان مسئولي الجمعية الأم في فرنسا عدم توفر فاعلين محليين لتبني المشروع.

٦- الآثار الاقتصادية لهذه التحويلات

كما أشرنا إلى ذلك سابقا يهيمن العقار على استثمارات المهاجرين . و مما لاشك فيه أن الاستثمار في السكن له عدة ايجابيات، فهو يمكن من توفير ظروف صحية لتجديد قوة العمل و ملائمة لتعليم الأطفال. و هو بقدر ما يساهم بفعالية في تقليص مشكلة السكن ينعش الاقتصاديات المحلية بتشجيع المهن ذات العلاقة بقطاع البناء كالنجارة والحدادة ومعدات البناء.. الخ مما يوفر بالتالي مواطن عمل بشكل مباشر وغير مباشر.

في القطاع الفلاحي تتباين آثار الهجرة. فإذا كان رحيل الشباب يؤدي في بعض المناطق إلى اضمحلال الاقتصاد الفلاحي وأحيانا إلى انفصام العلاقة بين هؤلاء و الأرض ، إلا أنه في حالات أخرى ، فان التحويلات المالية للمهاجرين يكون لها انعكاس ايجابي على المجال القروي حيث يؤدي ذلك إلى تطوير النشاط الفلاحي و يتجلى ذلك في توسيع المساحة و عصرنة وسائل الإنتاج في الأراضي العائلية المستغلة.

[20] Migrations &Développement : La Lettre de Migrations &Développement. N° 7 juin 2002.

و من الآثار الايجابية للتحويلات المالية للمغتربين مساهمتها في دعم سيولة الاقتصاد و إنعاش القطاع البنكي. فالمعطيات المتوفرة بالنسبة للمغرب، تشير أن ادخار المهاجرين تعدى سنة ٢٠٠٣ ، ٧٨ مليار درهم منها ٣٨،١٩٦ مليار درهم في حسابات جارية و ٣٩،٨٢٩ مليار درهم في حسابات و سندات لآجال محددة[21]. هذا الادخار يمثل ٢٨ % من مجموع الودائع الجارية و لأجل في النظام البنكي المغربي.

جدول رقم ١٨
الودائع البنكية للمهاجرين
بملايين الدراهم

السنوات	حسابات الشيك	حسابات جارية	حسابات الادخار	حسابات أخرى دائنة	مجموع الحسابات لأجل	المجموع
ديسمبر ٢٠٠٠	24.894	240	805	27	26.326	52.292
ديسمبر ٢٠٠١	30.577	193	1278	152	33.835	66.035
ديسمبر ٢٠٠٢	34.131	693	1.692	174	35.683	72.373
ديسمبر ٢٠٠٣	38067	129	-	-	39829	78025

المصدر: بنك المغرب

و إذا قارنا هذا الادخار بالقروض الممنوحة للمهاجرين المغاربة فان حجم هذه القروض يبدو ضعيفا. فهذه القروض لم تتعد خلال سنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بالتتابع ٣,٠٣٦، ٣,٥٢٧ و ٤,٣٦٣ مليون درهم و هو ما يوازي بالتتالي ٥،٨٠%، 5,34% و 6,82% من هذه الودائع. إن حجم هذه الودائع هو أضعف في تونس، حيث، بصفة عامة، مثلت مساهمة غير المقيمين في الموارد النقدية و شبه النقدية أقل من ٩ % (8,73%) .

أما فيما يتعلق بآثار الهجرة على الأسرة في البلد الأصل، فان الانعكاسات الاجتماعية تبدو مهمة وخاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى عيش هذه الأسر. فالهجرة تشكل وسيلة لضمان دخل لإعالة هذه الأسر و هي تساهم في تقوية الحماية الاجتماعية و الترابط الأسري و خاصة بتأثيرها على تخفيف نسبة الفقر. ففي المغرب مثلا و استنادا إلى بحث حول مستوى المعيشة للأسر أجري سنة ١٩٩٨-١٩٩٩،أدت تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج إلى تخفيض نسبة الفقر من ٢٣،٢ % إلى ١٩ % على المستوى القومي. و في غياب هذه التحويلات ، كان ذلك سيتسبب في ارتفاع نسبة الفقر من ١٢ % إلى ١٦،٦ % في المجال الحضري ومن ٢٧،٢ % إلى ٣١ % في المجال القروي. و هذا يعني أن حوالي ٢٠٠,٠٠٠ أسرة كانت ستصبح فقيرة في حالة عدم استفادتها من التحويلات المالية للمهاجرين و على هذا الأساس فان ما يقرب من ١,٢٠٠,٠٠٠ شخصا ينقدون من الفقر بسبب هذه التحويلات المالية.[22]و كنتيجة لهذا ، أصبحت جل أسر المهاجرين تتوفر على بعض التجهيزات المنزلية كالهاتف و التلفاز و الصحون الهوائية و الثلاجات،...

[21] De ces 78.025 millions de Dh, 77.453 sont des dépôts en dirhams et 571.700 en devises.
Par ailleurs , il convient de signaler que les MRE détiennent 20% du capital des banques populaires régionales.

[22] خالد سودي و عبد القادر تيتو: مساهمة تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج في خفض الفقر: مقارنة تحليلية بين مختلف مصادر التحويلات : حالة المغرب. المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة . القاهرة ٢-٤ سبتمبر ٢٠٠٣

و من ناحية أخرى، وعلى مستوى آخر، يؤدي رحيل الزوج أو المسئول الذكوري عن الأسرة إلى تحمل الزوجة أو الأم أو الأخت الكبيرة ،...مسؤولية تدبير شؤون البيت،مما يكون له انعكاس على وضع المرأة الاقتصادي و الاجتماعي داخل الأسرة.

٧- الأبعاد و التوصيات

إن التطور الجديد لظاهرة الهجرة تمخض كما أشرنا إلى ذلك سالفا عن بروز صفوة تتكون من الأجيال الجديدة للمهاجرين و من الكفاءات التي هاجرت من دول المغرب العربي. هذه النخبة، و إن كانت تتواجد في الكثير من المراكز الجامعية و مخابر البحث، إلا أنها أصبحت بارزة كذلك في عدة قطاعات اقتصادية. و هكذا نجد هذه الكفاءات على رأس مقاولات للإيراد و التصدير و النقل و السياحة و المعلوميات و الإشهار و آخرون في الصناعات الصغرى و المتوسطة بمختلف فروعها كالنسيج و التغذية و أدوات البناء، الخ...[23]

إن بروز هذه النخبة ذات الثقافة المزدوجة، موازاة مع انفتاح الاقتصاديات المغاربية وخاصة مع اندماجها في المشروع الأورومتوسطي يفتح آفاقا جديدة للتعاون و الشراكة بين هذه الدول و البلدان المستقبلة للمهاجرين. [24]و لكن الحصيلة تظل ضعيفة مقارنة مع الإمكانات المتاحة في دول المغرب العربي، ويظل المشكل في النهاية الوسيلة التي تمكن من تحفيز هذه الكفاءات للمساهمة في تنمية بلدانهم. وهذا يظل الهدف الرئيسي لسياسات الهجرة في هذه الدول و خاصة و أنها مقبلة على استحقاقات مصيرية بالنسبة لمستقبلها الاقتصادي في إطار اندماجها في المسلسل الأورو متوسطي.[25] فتونس و المغرب و الجزائر وقعوا مع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات للشراكة بالتتابع في يوليو ١٩٩٥ و فبراير ١٩٩٦ و أبريل ٢٠٠٢. هذه الاتفاقيات التي تقتضي إنشاء مناطق للتبادل الحر تطرح بحدة إشكالية تأهيل اقتصادياتها لمواجهة المنافسة الشديدة للمقاولات الأوروبية.

وكان من المفروض أن يساهم في هذا التأهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المغاربية، إلا أن الملاحظ هو نقص هذه الاستثمارات، وهنا يبرز الدور الفعال الذي يمكن للمهاجرين أن يقوموا به و ذلك بمساهمتهم في تعويض هذا النقص.

و نظرا لان تجارب الرجوع النهائي تظل ضعيفة، فان هؤلاء المهاجرين يمكن أن يشكلوا ما يمكن أن نسميه ب"مقاولي الضفتين"، و هنا تبرز أهمية تجارب بعض المهاجرين التونسيين. فهم يحافظون على وضعهم القانوني كمهاجرين مقيمين في دول الاستقبال(بطاقة الإقامة، التغطية الصحية، الوضع الجبائي) و بموازاة مع ذلك يديرون شبكة من المقاولات في تونس و فرنسا تتطلب منهم الإقامة و السفر بوتيرة منتظمة بين المجالين[26]. حالة أخرى تجدر الإشارة إليها و

---

[23] Khachani, Mohamed, 2001,b: « L'émigration élitiste Sud- Nord : le cas du Maroc ».In Rencontre de Tétouan organisé par le Groupement d'Etudes et de Recherche sur la Méditerranée (GERM) les 5-6 octobre 2001 sur le thème : » Nouvelles élites, nouveaux défis, pour quelle Méditerranée ? »

[24] **Ubercier Marie Hélène, et Schneider Hartmut: Les migrants partenaires pour le développement. OCDE. 1996**

[25] Khachani, Mohamed :« La question migratoire dans les relations euro-maghrébines ». symposium international organisé par l'Institut Català de la Mediterranée sur le thème : « Europe-Mediterranean. Immigration Policies ». Barcelone les 30 janvier –1er février 2002.

[26] Boubakri Hassan 1996 : « Opérateurs en réseaux entre le Maghreb et l'Europe: les entrepreneurs migrants tunisiens ». Conférence méditerranéenne sur la population, les migrations et le développement. Palma de Majorque, 15-17 octobre 1996.

يتعلق الأمر بالشباب من أصل مغاربي الذي يتحمل مسؤولية إدارة فروع بعض الشركات الفرنسية في الخارج، ومما يسهل لهم اختراق هذا المجال انتماؤهم الثقافي المزدوج[27].

في المغرب ، أدى الوعي بالدور الذي يمكن أن يلعبه المهاجرون في اقتصاد البلاد إلى إنشاء وزارة مكلفة بشؤون الجالية منذ يوليو ١٩٩٠ ومؤازرتها بمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين في الخارج و هذه دأبت على تنظيم منتديات لتحسيس المهاجرين بالاستثمار في بلدهم.

في الجزائر، يشكل تحرير الاقتصاد و انفتاحه فرصة لمشاركة المهاجرين في هذا المسلسل. فبرنامج الخصخصة المعلن عنه في غشت ١٩٩٥ و الذي يهم ١٢٠٠ شركة عمومية يعتبر فرصة مواتية لإقحام هؤلاء في المجهود التنموي لبلدهم. و لعل إنشاء وزارة تهتم بشؤون الجالية الجزائرية سنة ١٩٩٦ يسير في هذا الاتجاه.

إن استثمارات المهاجرين من شأنها أن تساهم في دعم الاقتصاديات المغاربية وأن توفر فرصا للشغل في سوق العمل تحد من الميل إلى الهجرة لدى الشباب و خاصة في ظروف سنت فيها مختلف دول الاستقبال سياسات تقنينية في هذا الشأن .

إن هذا السيناريو يجب أن ينصهر في منطق التنمية المشتركة شمال-جنوب و يأخذ بعين الاعتبار الاكراهات الجيوستراتيجية في المنطقة. و لكن إنعاش الاستثمار في المنطقة يظل رهينا في النهاية بجودة مناخ الاستثمار في البلدان المغاربية لان العلاقة بين هذا و ذاك تظل جدلية. و بديهي أن العيش في دول ديمقراطية عريقة يجعل المهاجرين المستثمرين يشترطون من أجل تحفيزهم وجود ظروف سليمة للاستثمار في بلدانهم الأصلية. و رغم المجهودان المبذولة ، هناك بعض العراقيل التي قد تنفر المهاجر من الاستثمار في بلده . فاستنتاجات بحثين ميدانين أجريا في كل من المغرب من طرف المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي و تونس من طرف ديوان التونسيين في الخارج يبرزان أن المستثمرين المهاجرين يواجهون أساسا ثلاث اكراهات: تتعلق بالمساطر الإدارية و الحصول على القروض و ضعف البنيات التحتية . يضاف إلى هذا القصور الإعلامي حول الإمكانات المتاحة للاستثمار في البلد الأصل.

ولاشك أن اتساع مجال الاستثمار إلى المنطقة المغاربية كلها من شأنه أن يوفر إمكانيات هائلة للاستفادة من خبرات المهاجرين المغاربيين و يمنحهم سوقا أوسع لترويج إنتاجهم إلا أن الملاحظ أن الظروف السياسة في المنطقة عوض أن تعمل في اتجاه إنعاش مشروع الاتحاد المغرب العربي و خلق جو للتضامن و التكامل الاقتصادي في المنطقة و تفكيك الحدود بين دول المنطقة ، فإنها تسير في الاتجاه المعاكس . فرغم أن فرص التكامل الاقتصادي جد مهمة في المنطقة إلا أن التبادل الحر لا يهم في الوقت الحاضر إلا دولتين هما المغرب و تونس الموقعين على اتفاقية أغادير. اعتبارا لهذا الوضع، فان الاندماج يتسع فقط في اتجاه جنوب-شمال.

إن هذه التحديات تضع إشكالية الهجرة في صلب النقاش حول الأبعاد التنموية في المغرب العربي. و على هذا الأساس يمكن تقديم التوصيات التالية:

١. بلورة سياسات للهجرة تجعل من هذه طرفا أساسيا في مسلسل التنمية. هذه السياسات يجب أن تحدد أهدافا دقيقة و الوسائل التي تمكن من الوصول إلى هذه الأهداف.
٢. تقوية المؤسسات المكلفة بشؤون المهاجرين و تزويدها بالإمكانات المادية والبشرية الكفيلة بتمكينها من القيام بدورها في أحسن الظروف.

---

[27] APCE (Agence Pour la création d'Entreprises.)& MRH(Maghreb Ressources Humaines) : « Création d'entreprise par les entrepreneurs issus de l'immigration : l'exemple des entrepreneurs d'origine maghrébine ».Collection Focus.avril. 2002

٣. خلق اطر للحوار و التشاور مع الجاليات المغاربية لتمكينها من إبداء رأيها و يمكن أن يكون ذلك بمنحهم تمثيلية داخل المؤسسات التشريعية و خلق مجالس عليا للجاليات المغاربية في الخارج على غرار المشروع المغربي.
٤. أمام جسامة النزيف الذي تعرفه هجرة الأدمغة التفكير في اتخاذ الإجراءات الملائمة للحد من هذه الظاهرة و التحسيس بسلبياتها.
٥. خلق دليل لمختلف الكفاءات المغاربية المقيمة في الخارج و تصنيفها حسب الاختصاصات و القطاعات (مقاولون، علماء، خبراء، مسئولون سياسيون،الخ....).
٦. إنشاء شبكات تضم مختلف هذه الفعاليات.
٧. اتخاذ التدابير الكفيلة بتشجيع التحويلات المالية و منها:

- توسيع الشبكة البنكية و المؤسسات المالية في الدول المضيفة، فعامل القرب من شأنه تحفيز المهاجرين على تحويل ادخارهم إلى البلد الأصل.
- التخفيض من مصاريف التحويل و تخصيص مكافآت و تحفيزات أخرى للحسابات المفتوحة من طرف المغاربيين في الخارج.
- بلورة إستراتيجية ناجعة لمواجهة منافسة الشبكات البنكية لبلدان الاستقبال و ذلك بتقديم خدمات جديدة كفيلة بتعبئة ادخار المهاجرين.
- الاستثمار في الإشهار و التواصل للتعريف بمزايا الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات البنكية المغاربية
- التحسيس بأخطار التحويلات المالية خارج القنوات الرسمية مما من شأنه أن يمكن من توفير ظروف أمنية مواتية و محاربة السوق السوداء
- توظيف أمثل لودائع المهاجرين من طرف المؤسسات البنكية

٨. القيام بحملات تحسيسية اتجاه الجاليات المغاربية لتحفيزها على المساهمة في المجهود المالي الوطني.
٩. تحسيس المهاجرين للاستثمار في مختلف القطاعات و خاصة تلك التي تعتبر فاعلة من أجل التنمية المستدامة
١٠. تحسين مناخ الاستثمار بواسطة الحكامة الرشيدة و التشريعات المحفزة على اعتبار أن أي مستثمر يقيم بداية هذا المناخ قبل اتخاذ قرار الاستثمار
١١. إرساء قواعد سياسة إقليمية فاعلة من أجل فك العزلة عن المناطق الفقيرة و التي تشكل في غالب الأحيان قواعد موفدة للهجرة و العمل على استثمار الأموال المودعة محليا في تنمية هذه المناطق و ذلك بتخصيص مكافآت للمستثمرين في هذه المناطق و توفير بنوك للمشاريع تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة على حدة
١٢. توسيع تجربة " الهجرة و التنمية إلى باقي المناطق في الدول المغاربية
١٣. العمل على خلق مرصد مغاربي للهجرة
١٤. تنمية إمكانيات التعاون جنوب- جنوب بين الدول المغاربية الثلاث.

الخاتمة

بالنسبة للدول المغاربية، فان الهجرة تطرح عدة تحديات. فتحت وطأة السياسات الهجرية المتبناة من طرف الدول المتوسطية فان الظاهرة تقتضي بلورة مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار انعكاساتها الاقتصادية على البلدان الموفدة. إن الاكراهات التي تواجهها هذه البلدان و ضرورة تحصيل نمو قوي و مستدام، يقتضي تعبئة جميع الموارد الداخلية و الخارجية من أجل دعم الإنتاج.

ومما لاشك فيه أن التحويلات المالية تشكل موردا رئيسيا من العملة الصعبة خاصة بالنسبة للمغرب و تونس و الحفاظ على هذا المورد هو مسألة حيوية لدعم التنمية في هذه البلدان. و الأمر هنا لايقتصر على التحويلات بل كذلك الاستثمارات . و في هذا السياق يشكل بروز نماذج جديدة من المهاجرين تستثمر في عدة قطاعات قي دول الاستقبال فرصة بالنسبة لهذه الدول. و بديهي أن الارتباط العاطفي و الثقافي لهذه الصفوة لا يكفي لتحفيزها على الاستثمار في البلدان الأصل و لدى يجب دعم ذلك بتحفيزات ذات طابع اقتصادي مع خلق مناخ ملائم للاستثمار. وهذا يقتضي بداية مراجعة إدراك دور المهاجر الحالي و المحتمل من طرف جميع المؤسسات .فهذه يجب أن تنظر إلى هؤلاء باعتبارهم فاعلين و شركاء يدعمون المجهود التنموي.

على ضوء الأبعاد المستقبلية للاقتصاديات المغاربية ما من شك أن ذاك يظل الطريق الأمثل الذي من شأنه أن يجعل من الهجرة وسيلة للتنمية و من المهاجر فاعلا أساسيا في إنعاشها.